الديمقراطية الإسرائيلية شكلية

فساد وانعدام للمساواة الاقتصادية وتدهور للحريات الصحفية

أنطوان شلحت

يُعدّ "مؤشر الديمقراطية الاسرائيلية 2003"، أول بحث اسرائيلي من نوعه في توصيف ماهية هذه الديمقراطية وأدائها على أكثر من مستوى. والأمر المثير فيه يظل من نصيب النتائج الصافية، التي يتوصل اليها في هذا الشأن. أولى هذه النتائج، وربما تكون أكثرها أهمية، أن إسرائيل في الجوهر هي "ديمقراطية شكلية، لم تفلح بعد في أن تكيّف لنفسها مميزات الديمقراطية الجوهرية"، على حدّ ما جاء في البحث وحسبما سيلاحظ القارئ فإن بحث "مؤشر الديمقراطية" يتناول ثلاثة جوانب يشمل كل منها مجموعة من الخصائص المهمة الملازمة للنظام الديمقراطي، وهي الجانب المؤسساتي، وجانب الحقوق، وجانب الاستقرار. وهو يخضعها للفحص والتمحيص بموجب أكثر من مؤشر، بحيث يشمل البحث في نهاية مطافه مؤشراً حول وضع الديمقراطية الاسرائيلية.

بخصوص جانب الحقوق يشير البحث إلى أن وضع إسرائيل "مثير للقلق"، سواء لدى مقارنته مع الدول الديمقراطية الأخرى المشمولة في البحث أو لدى تعقّب خطاه داخل إسرائيل نفسها على مرّ السنوات. وتقريباً في جميع المؤشرات جاء تدريج إسرائيل، من ناحية هذا الجانب، في النصف السفلي من اللائحة. ومثل هذا التدريج هو من مستحقات المستوى المنخفض جداً لحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنسان الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (في هذا الموضوع تحتل إسرائيل المكان الأخير سوية مع جنوب أفريقيا والهند)، وأيضاً من مستحقات وجود تمييز سياسي واقتصادي (عنصري) شديد للغاية حيال الأقلية العربية الفلسطينية، وكون حرية الصحافة متدنية، أقرب إلى الحدّ الذي قد يدفع بإسرائيل نحو تعريفها بأنها "دولة شبه حرة". فضلاً عن أن حرية الدين فيها أقل بكثير مما هي في ديمقراطيات أخرى، بينما نسبة انعدام المساواة الاقتصادية. الاجتماعية فيها هي من أعلى النسب في الدول المعدودة على الديمقراطيات في العالم أجمع. بناء على ذلك يؤكد معدو البحث أنه لدى مقاربة التطورات داخل إسرائيل خلال العقد الأخير فإن عدة مؤشرات قد سجلت تدهوراً ملحوظاً في وضع الديمقراطية الاسرائيلية، بينما في مؤشرات أخرى لم يطرأ أي تحسن يذكر على هذا الوضع. وهكذا، على سبيل المثال، ثمة تراجع في نسبة المشاركة في الانتخابات، ونطاق الفساد آخذ في الإتساع، وحرية الصحافة تتدهور، ونسبة السجناء في الدولة ترتفع باطراد، وعدم المساواة في توزيع المداخيل يتفاقم.

القسم الثاني من هذا البحث يتمثل في إستطلاع الديمقراطية، ويخضع للفحص مسألة تجذّر الثقافة الديمقراطية والتكتل الاجتماعي ومفاهيم الجمهور حيال وضع الديمقراطية الإسرائيلية. وهنا أيضاً تشير نتائج الإستطلاع إلى حصول تدهور كبير، خلال السنوات الأخيرة، في نسبة تأييد جمهور اليهود في إسرائيل للمعايير الديمقراطية على المستويات كافة، ومنها التأييد العام للطريقة الديمقراطية، وتأييد قيم ديمقراطية مخصوصة، وتأييد المساواة في الحقوق للأقلية العربية. ولتجسيد هذا التدهور يكفي أن نشير إلى ما يلي:

(1) سجل الاستطلاع نسبة التأييد الأكثر إنخفاضاً، خلال السنوات العشرين الأخيرة للمقولة الذاهبة إلى أن الديمقراطية هي الشكل الأفضل لنظام الحكم.

(2) نسبة التأييد في إسرائيل عموماً للمقولة الذاهبة إلى أن النظام الديمقراطي هو أمر مرغوب به، هي الأكثر إنخفاضاً من بين 23 دولة ديمقراطية أخرى (مثل هذه النسبة موجودة فقط في بولندا).

(3) تتدرج إسرائيل في عداد الدول الأربع الوحيدة من بين الدول الديمقراطية (سوية مع المكسيك

الجمهور فيها أن "في مقدرة زعماء أقوياء أن يجلبوا منفعة للدولة أكثر من جميع الأبحاث والقوانين".

(4) أكثر من نصف اليهود في إسرائيل (35 بالمئة من عموم المواطنين) يقولون على رؤوس الأشهاد إنهم يعارضون مساواة كاملة في الحقوق للمواطنين العرب. من ناحية أخرى يعتقد 77 بالمئة منهم أنه ينبغي أن تتوفر أكثرية يهودية، لاتخاذ قرارات مصيرية للدولة. وأقل من ثلثهم (13 بالمئة) يؤيدون ضم أحزاب عربية إلى الحكومة، وأكثريتهم (75 بالمئة) تعتقد بأنه ينبغي تشجيع هجرة العرب. علاوة على ذلك فإن نصف اليهود في إسرائيل لا يقرون أن المساواة غير قائمة في التطبيق، ونسبة 94 بالمئة منهم لا توافق على أن العرب في إسرائيل يعانون التمييز والاجحاف مقارنة مع اليهود.

لقد أثار هذا البحث، منذ نشره نقاشاً في إسرائيل، وبصورة خاصة حول متضمناته التي تشف عن تعزز الميول المعادية للديمقراطية والميول العنصرية في الشارع الاسرائيلي. مع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى ما يلي:

(1) لا معنى للحديث عن "تآكل الديمقراطية في إسرائيل"، بموجب قراءة هذا المؤشر، دون التطرق إلى جوهر هذه الديمقراطية في التطبيق العملي، وأكثر من ذلك دون التطرق إلى مسألة استبطان القيم الديمقراطية الحقيقية من طرف الإسرائيليين أنفسهم، والذي يؤكد إستطلاع الديمقراطية كونه (الاستبطان) شائهاً ومنقوصاً. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، الحديث فيها يجرّ حتماً حديثاً عن العثرات التي تقف حائلاً، كسدّ منيع، دون هذا الاستبطان. وهي تبقى عثرات إسرائيلية مخصوصة، من أبرزها طبيعة اليسار الاسرائيلي ذاته.

(2) لا شك في أن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية والعربية منذ حزيران (يونيو) 1967 مثل عاملاً مهماً ومستودعاً كبيراً لتعزيز الميول المعادية للديمقراطية، وميول أخرى

الاسرائيلي. غير أن هذه الميول لم تكن مفتقرة إلى ما يغذيها و"يتعهدها بالرعاية"، في الممارسة الاسرائيلية (الصهيونية) ما قبل هذا الاحتلال، مع مراعاة أن هذه الممارسة هي التي جاءت بالاحتلال.

(3) إن أبحاثاً مثل "مؤشر الديمقراطية" هي أدوات معرفية مهمة في تشخيص الواقع الاسرائيلي، وتحليل بناه، ولكنها تظل تمارس دورها في حدود الذهن، أما مقدرتها على التأثير في هذا الواقع، الذي لا ينفك أولاً ودائماً محاصراً بجميع العوامل والأسباب التي تدفع نحو المزيد من التطرف العنصري والنزوع الفاشستي، فإنها لا توازي أكثر من ملامسة صخرة صماء.

ولتوسيع الصورة العامة المرتسمة من هذا البحث، حول وضع الديمقراطية الاسرائيلية، سأستعين في هذا المقام بالمزيد من الأدوات المعرفية الإسرائيلية، لتقديم تحليل أكثر تفصيلاً حول مسألتين ترتبطان بالموضوع نفسه، مبنى ومعنى، هما طبيعة اليسار الاسرائيلي، وعثرات التربية للديمقراطية في إسرائيل.

طبيعة اليسار الإسرائيلي

اعتبر الأستاذ الجامعي الإسرائيلي زئيف شطرنهل ("هآرتس" 9 أيار 2003) أن الأول من أيار الأخير توازت مناسبته في ذهنه مع بؤس اليسار الإسرائيلي. وخصّ بالذكر، من بين هذا اليسار، حركة "العمل"، التي تتبدى الآن في كامل عريها، وقمة عجزها عن قيادة المعركة من أجل الفئات الضعيفة، أو المهمشة بالأحرى. هذا العجز لا يعد ابن لحظته، كما يؤكد الكاتب، بل هو متأصل قاراً في هذه الحركة التي تبنّت قبل أي شيء كمنظومة قوة وهيمنة، تمثل جوهرها الرئيس في "إقامة الدولة" استناداً إلى احتلالين: الأول للأرض والثاني للعمل بصورة أصبحت بها ومعها، بعد إنجاز "إقامة الدولة"، حركة مجوفة من الجوهر الحقيقي لليسار المتعارف عليه. غير أن البؤس الصارخ لليسار الاسرائيلي، الذي يستكنهه شطرنهل من مستجدات الفترة الأخيرة، لا يبدو منحصراً في الإنعدام المسبق للاختيار لدوره الاجتماعي تاريخياً، وفي غياب رسالته الفكرية المفترضة فحسب، بل يمتد أيضاً لينسحب على دوره في الشأن السياسي العام. ومما لا شك فيه أن هذا الدور سجل أعلى مراحل بؤسه في أحداث السنوات الثلاث الأخيرة. وفي الوقت الراهن لا يظهر هذا اليسار، مثلاً، قادراً على الوقوف في وجه الإنزياح المتسارع نحو اليمين، الذي يجرف معه قطاعات من اليسار أيضاً. أما عن موقفه بإزاء قضايا العرب في الداخل فحدث ولا حرج. وتكاد تذوب الفوارق بين اليمين واليسار في إسرائيل، لدى مقاربة المواقف من القضايا الاجتماعية. في هذا الصدد الأخير يؤكد شطرنهل أن الوعي المهيمن على إسرائيل، وفي ذلك ما يحيل إلى ماهية الحركة الصهيونية، هو أن الفرد موجود في سبيل خدمة المجتمع، وفي سبيل تقديم الأضاحي من أجل الوطن. وهذا المفهوم كان مشتركاً بين اليمين واليسار على حد سواء، قبل 1948. ومع إنتهاء سنوات التأسيس (للدولة)، أسهم هذا القاسم المشترك في جعل "حركة العمل"، من ناحية جوهرها اليساري، زائدة عن الحاجة.

ويضيف: إننا لا ننفك ندفع ثمن ذلك حتى يومنا هذا. وعلى ما يبدو فسنواصل دفعه في المستقبل المنظور أيضاً. ليس ثمة يسار في إسرائيل، لأنه ليس لدى هذا اليسار الحد الأدنى من التضامن المطلوب، كي يحارب الأقوياء من أجل الأكثر ضعفاً، وكي يكون جاهزاً لتقديم تنازلات من أجل الذين ليس في مقدرتهم أن يهتموا بأنفسهم.

بطبيعة الحال يظل ما يقوله هذا الخبير جانباً واحداً فقط، لكنه بالتأكيد ليس عديم الأهمية، من الصورة العامة. وقد يكتمل جانب آخر منها إذا ما التفتنا إلى ما تعكسه الحقيقة بشأن القاسم المشترك السالف من إشكالية أو مشكلية التقاليد السياسية لهذا اليسار.

وفي مناسبة أخرى غير هذه، سبق لنا أن تحدثنا عن أن التكوين التاريخي لما أضحى اليوم يندرج ضمن خانة "اليسار الصهيوني"، جعله ينشأ على تقاليد إشكالية من ناحية الديمقراطية الليبرالية، هي تقاليد جماعية كرست إلى حد التقديس مبدأ الأكثرية، لا الحريات الفردية التي تعتبر قدس أقداس الديمقراطية المذكورة. كما برزت في هذا اليسار "نخبوية" ذات طراز غير ديمقراطي، هي تلك التي آمنت بأن الطليعة صاحبة القول الفصل في إقرار كل شيء باسم "الشعب". وفي ذلك سارت على "منهج" ديفيد بن غوريون، الذي قال ذات مرة: "ليس المهم ماذا يريد الشعب، إنما المهم ما هو مطلوب للشعب"!.

عثرات التربية الديمقراطية

في أحد الأعداد الأخيرة من ملحق "الأكاديمية"، الذي يصدر عن دار صحيفة "هآرتس"، ظهر مقال للبروفسور "بنيامين نوبيرغر"، رئيس برنامج دراسات الديمقراطية في الجامعة الاسرائيلية المفتوحة، يتمحور حول صعوبات وعثرات التربية الديمقراطية في اسرائيل. ومنطلق الكاتب هو أنه لا وجود للديمقراطية بمنأى عن وجود مواطنين ديمقراطيين، ولا وجود لمثل هؤلاء المواطنين من غير تعليم الديمقراطية والتربية عليها. ويضيف في هذا الصدد: ينبغي التشديد على أن الديمقراطية لا تعني فقط المؤسسات والدستور والقوانين إنما هي، فضلاً عن ذلك، ثقافة سياسية يجري بواسطتها حل النزاعات بطرق سلمية، وتعتبر التسويات قيمة مركزية فيها. ويستعرض الكاتب الكثير من الأبحاث التطبيقية في اسرائيل التي أشارت، منذ أكثر من عشرين عاماً، وفي شبه إجماع، إلى أن استبطان الشبيبة الاسرائيلية لمختلف القيم الديمقراطية هو استبطان شائه ومنقوص، مما يجعل هؤلاء غير محصنين بالشكل الكافي، للدفاع عن الديمقراطية في لحظات الامتحان العصيبة. ويثور بين الفينة والأخرى السؤال الآتي: لماذا تعد التربية الديمقراطية صعبة جداً في اسرائيل؟.

هناك عدة أسباب لذلك، أحد هذه الأسباب ناجم عن كون الغالبية الساحقة من الجماهير الراشدة في اسرائيل مفتقدة إلى التقاليد الديمقراطية، لأن اليهود في اسرائيل هم أبناء الجيل الأول أو الثاني أو الثالث ليهود جاؤوا من دول أوتوقراطية، لم تسد فيها ثقافة سياسية ديمقراطية - ليبرالية. بهذا المفهوم لا فرق بين الهجرات التي أتت من روسيا وبولندا ورومانيا وهنغاريا، وبين الهجرات من المغرب والعراق واليمن وإيران. كما أن التقاليد السياسية للحركات والأحزاب السياسية الرئيسية هي تقاليد إشكالية من ناحية ديمقراطية ليبرالية. فمعسكر اليسار التاريخي، مثلاً، نشأ على تقاليد جماعية قدست مبدأ الأكثرية، لا الحريات الفردية التي هي قدس أقداس الديمقراطية الليبرالية.

أما في معسكر اليمين التنقيحي، الذي خرج منه في فترة "الييشوف" كل من "الاتسل" و"الليحي" (وهما منظمتان رفضتا قرارات المؤسسات المنتخبة لليشوف)، فإن الأفضلية ممنوحة لقيم القومية والدولة، في حين اعتبرت حريات الأفراد تفصيلاً مهملاً في "الطريق نحو الخلاص". هذا المعسكر قدس ولا يزال يقدس النظام والقوة والانضباط والتراتبية والعسكرية و"الوحدة"، وليس التسامح والتعددية، وحزب "حيروت" (حرية) رفع لواء حرية الشعب وليس حرية المواطن.

وفي المعسكر الديني، فإن الشريعة ويهودية الدولة (بالمفهوم الديني) كانتا على الدوام أهم بكثير من حريات الانسان والمواطن. يضاف إلى ذلك أن الديمقراطية ليست جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية، ولذا كان صعباً على الأحزاب الدينية أن تكيّف نفسها مع الفكر الجديد المستورد من الغرب.

في اسرائيل، إذن، ثمة حاجة لتشكيل تقاليد يمكن تشكيلها أساساً من خلال التشريع، ومن خلال سلوك القيادة التي يجب عليها أن تكون في منزلة قدوة يحتذى بها، في التسامح والتعايش واحترام قواعد منطقية ومعقولة للعبة السياسية، وكذلك من خلال التربية السياسية الديمقراطية.

غياب الدستور

إن عدم وجود دستور يشكل عقبة كبيرة أمام العملية التربوية الديمقراطية. الدستور الديمقراطي هو قانون أعلى ينبغي به أن يشمل أنظمة الحكم المركزية وقيم الدولة، كما ينبغي أن يكون فيه موقع مركزي لحريات الانسان والمواطن. دستور كهذا هو بمثابة أداة تربوية من الدرجة الأولى في الديمقراطيات المتنورة، وبما أن اسرائيل تفتقد إلى دستور يلجم نظام الحكم، ويضمن "القيود المطلوبة" لذلك فإن الحفاظ على الديمقراطية منوط، إلى قدر كبير، بعدم انفلات رجال الحكم في الكنيست والحكومة.

ومثل هذا الأمر هو في العادة محصلة التربية التي حصلوا عليها. وهنا يجدر بنا ذكر أنه خلافاً للكنيست في سنوات الخمسينيات والستينيات، فإن الكنيست الحالي يضم غالبية من النواب تشكلت بتأثير جهاز التربية الاسرائيلي.

أسس الحكم

وثمة عثرة أخرى تقف في طريق التربية الديمقراطية في إسرائيل، تتمثل في غياب إجماع حول مبادئ الدولة وأسس نظام الحكم.

مثل هذا الاجماع غير قائم في اسرائيل، حول أمور جوهرية مثل "المناطق" (المحتلة) والحدود وموضوع الدين والدولة.

ويصعب على المربي في اسرائيل التربية على الديمقراطية، بينما هناك قسم من المواقف (مثل الدعوة إلى إقامة "دولة الشريعة" أو الدعوة إلى تطبيق "الترانسفير") التي لا اجماع قوميا حولها هي مواقف معادية للديمقراطية تماماً. وعندما تواجه غالبية المربين مواضيع كهذه فإن الخيار الذي يتم اللجوء إليه عادة، هو الالتفاف عليها وعدم الخوض في التفاصيل المطلوبة. إن الوضع في "المناطق" (المحتلة)، المستمر منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً، لا يسهل التربية الديمقراطية، بينما تنعدم الديمقراطية في تلك المناطق الخاضعة لحكم الدولة، ويسود حكم عسكري لم يبق موطئ قدم لأي شكل من أشكال الحكم التمثيلي أو المحدد، ولأي مظهر من مظاهر حريات المواطن والمساواة المدنية. أما مشكلة المناطق المحتلة فيتم ربطها على الدوام بقضية الأمن. وفي المجتمع الاسرائيلي فإن موضوع الأمن هو موضوع وجودي يكاد يكون مقدساً. وغالبية أبناء هذا المجتمع يرون أن سيادة القانون وحريات الانسان والديمقراطية هي أشياء كمالية أو ترف يليق بدول أخرى، لما ليس بإسرائيل.

لذا لا نكاد نسمع انتقاداً علنياً لمواصلة استعمال أنظمة الدفاع لساعة الطوارئ، أو لممارسة التعذيب في التحقيقات التي يجريها جهاز الأمن العام ("الشاباك").

وبطبيعة الحال فإن قضية الأقلية العربية هي عثرة أخرى في طريق التربية للديمقراطية.

إن قيمة المساواة بين المواطنين يتعين أن تكون في صلب مثل هذه التربية، فكيف يمكن ممارستها، بينما يعلم الجميع أن المساواة بين اليهود والعرب منعدمة في المجالات كافة.

فضلاً عن ذلك فإن الديمقراطية هي ليست حكم الأكثرية فقط، ربما الأهم من ذلك أنها الحكم الذي يدافع عن حقوق الأقلية، ويستحيل القول إن ديمقراطية كهذه مطبقة في اسرائيل حيال الأقلية العربية التي تعاني تمييزاً في التعليم وتوزيع الأراضي وحصص المياه وقروض الاسكان والعمل... الخ.

تبقى عثرة أخرى - ليست أخيرة - تتمثل في انعدام النموذج الشخصي، والسؤال هو: كيف يمكن التربية على سيادة القانون في وقت لا يخفي فيه رؤساء حكومة في اسرائيل استخفافهم بهذا القانون، وكيف يمكن التربية على التسامح والتعددية، بينما يخلع ساسة كبار على خصومهم نعوتاً مثل "خونة" و"متعاونين" و"وكلاء العدو"؟.

وفي التحصيل النهائي فإن التربية الديمقراطية ليست تربية وعظية - حزبية، إنما هي تربية سياسية للتعددية والتسامح وحل النزاعات بطرق سلمية، ومن خلال الاخلاص العميق لحريات الانسان والمواطن. وإن من يهرب من التربية السياسية - الديمقراطية بحجة أن ذلك يعتبر "تدخلاً في السياسة"، إنما يربي "رعايا" يخدمون بولاء تام أي نظام حكم وأي دكتاتور. و"رعايا" كهؤلاء لن يكونوا مواطنين يدافعون عن النظام الديمقراطي في لحظات الامتحان.

ولعل العودة إلى النتائج، التي خرج بها "مؤشر الديمقراطية"، تمد خطاً يصل بين تلك النتائج وبين ما يقوله هذا الأستاذ الجامعي.

محللون ينتقدون ستراتيجية (خيال المرآة) الأمريكية

النهاية الضعيفة لصدام كشفت عن أخطاء في ستراتيجية الحرب

ديفيد وود

ترجمة: عمران السعيدي

يقول المحللون في الولايات المتحدة الامريكية أن إلقاء القبض على صدام حسين وبلا سند والذي قيل بأنه العقل المدبر للمقاومة قد كشف خطأً كبيراً في ستراتيجية أمريكا في حربها على الإرهاب. لقد سميت هذه الستراتيجية بـ: (خيال المرآة) وهي تعني أن العدو يشبهك ويفكر بالطريقة نفسها التي تفكر بها، ويبني أساس عمله على ذلك الاعتقاد. وهذا يفسر سبب انشغال الولايات المتحدة حتى بعد ثمانية أشهر على سقوط بغداد وإلقاء القبض على صدام في معركة لم تتوقعها أو تستعد لها. هذه المواجهة تكلف مليارات الدولارات والعديد من القتلى الأمريكان وتعيق إعادة الإعمار في العراق وتستنزف طاقة البنتاغون وتضعه في موقف حرج جداً.

إن الإختراق التكتيكي الذي قاد إلى صدام كان انحرافاً حاداً، ويعتقد المحللون بأنه يشير إلى تحول مؤلم وحذر، إلا أن "خيال المرآة" ليست مشكلة جديدة وهي تساعد على شرح سبب هزيمة الولايات المتحدة أمام الحشود الشيوعية الصينية في كوريا أواخر الخمسينيات.

يقول المؤرخ العسكري والمقاتل السابق ضد الإرهاب (رود باشهول) في شرح ذلك الموقف: "لم نستطع فهم أولئك المقاتلين في ذلك الحين والشيء نفسه في العراق الآن."

من جهة أخرى أغضبت هذه المشكلة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي وفي مذكرة له يبدو يائساً فيها من إيجاد حل، كتب في السادس عشر من تشرين الثاني الماضي قائلاً: "لقد تم تدريب القوات وتنظيمها لمواجهة جيوش كبيرة من القوات الجوية والبرية ولم يكن محتملاً أن تغير تلك القوات وبسرعة إلى مواجهة ناجحة في الحرب الدولية على الإرهاب".

فطوال الأشهر التي استمرت في ملاحقة صدام واصطياده كنا نركز على العثور على قيادة هرمية ومن النوع الذي يدير به البنتاغون الحرب: الكتائب تكتب إلى الفرق والفرق تكتب إلى الآمرين، وهؤلاء يكتبون تقاريرهم إلى القيادة. وهكذا نجد العلاقات والاتصالات صاعدة نازلة بين أقسام المال والاستخبارات والمواقع اللوجستية ثم إلى الجانب الشخصي.

النظرية تقول: إقطع رأس المنظمة وسوف تشل. وفي تعاليم الجيش الأمريكي هناك مبدأ يسمى بـ (قطع الرأس). وقد دفعت تلك النظرية بالرئيس بوش وإدارته من خلال ستراتيجية "الصدمة والرعب" أن تقوم بمحاولات مبكرة لإجهاض المقاومة العراقية بقتل

وانتهت بإلقاء القبض عليه حياً من خلال "حفنة عوائل"! وكانت بمثابة المفتاح للقبض عليه كما ذكر ذلك الكولونيل جيمس هيكلي قائد الفرقة الرابعة والتي قام جنودها بالعملية تلك.

إن هذا التكتيك يعتبر نقطة تحول مهمة إلا أن النقاد يقولون أن ستراتيجية أمريكا في العراق لا تزال تعاني مسألة "خيال المرآة"، يقول في هذا الشأن (وليم برلند) وهو كاتب ستراتيجي من واشنطن: "إن تركيب دفاعنا عموماً كان قد صمم لمواجهة شيء ما يشبهه وبقوة، وإن من الخطأ التفكير بأن أياً كان من نقاتله سيقاتل بالطريقة نفسها التي نواجهه بها".

للعدو كما يبدو حسابات أخرى، يقول في ذلك الأستاذ والمحارب المتقاعد جون بول: (لدى الثقافة الغربية اعتقاد بأن المواطنين في الغرب لا يمكنهم عمل أي شيء من دون قائد قوي. أما حضارة الشرق فالمواطنون فيها أدركوا ومنذ زمن بعيد أن بإمكانهم عمل العجائب دون قائد يذكر، وذلك أمر يختلف عن حضارات الغرب)

[إن هذا التقرير مضحك تماماً ويثير مفارقة ويبدو أن بعض الستراتيجيين في الغرب يمارسون أتفه الاجتهادات! -المترجم-].

ما قاله بول يعني أن العدو في العراق أسقط المركزية وإن خلايا صغيرة مفككة يمكنها من خلال إتصالات بسيطة والعمل بشكل تلقائي والقيام بهجمات محلية. وإن مقاتلين من هذا النوع يكونون أذكياء سياسياً وصبورين أيضاً وهم يعلمون جيداً أن قتل أي عدد من الأمريكان سيثير مواجهة إعلامية كبيرة كما أكد ذلك السيد بول حين قال:

(إذا شخص أعداؤنا طريقاً لمواجهتنا على مدى عشرين عاماً فسوف يقومون بذلك، وليس لديهم القلق بشأن صناديق الاقتراع في يوم غد).

لقد استعمل مثل هذا التكتيك ضد الولايات المتحدة في فيتنام والروس في أفغانستان والصومال والشيشان والانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل. وكان الرد المؤثر لإبطال مركزية القوات الأمريكية هو إعطاء سلطة أكثر للضباط الذين يقودون الفصائل العاملة داخل المناطق المدنية وللحصول على معرفة المواطنين ومتابعة الأضرار المحلية حول إطلاق القذائف، وتوجد تفاصيل أخرى قدمها (بول) في كتابه الجديد: "طريق النمر".

ويقول بول أيضاً: "إن المشكلة هي كل شيء صحيح نعمله هناك يسير ضدنا". فبدلاً من العمل معاً بوحدات صغيرة والتداخل مع الناس نرى القوات الأمريكية تتحرك في قوافل داخل مدرعات مسلحة وحين الترجل يقيدون في مواقع تعزلهم وتميزهم عن المدنيين العراقيين.

من جهة أخرى قال المحللون السياسيون أن الطريق التقليدي الأمريكي قد يؤدي إلى تكتيكات مضادة وخطرة أيضاً وفي البحث عن طريقة لكسر "أسس" الإرهاب مثلاً فإن القوات الأمريكية في العراق تواجه موقفاً صعباً، وفي سلسلة الهجمات التي أطلق عليها اسم: "عملية القبضة الحديدية" أحكمت القوات على (العدو) داخل القرى والمدن مدمرة المنازل التي يعتقد بأنها تعود للإرهابيين ومستخدمة القصف الجوي ضد مواقع العدو داخل المناطق المدنية المزدحمة.

إن مثل ذلك التكتيك كما يقول (لند) لا يهزم تشكيلة إرهابية غير موجودة بل يزيد من غضب وسخط المواطنين العاديين وتزيد من عدد المعادين.

ويضيف (لند) بأننا ندفع بالعراقيين من جراء هذه الأعمال إلى ما يشبه الانتفاضة الفلسطينية. وفي محاولة لتعزيز قوة "الاستخبارات الثقافية" قامت الـ(CIA) بإرسال مئة وكيل ومحلل إلى العراق، وإن الولايات المتحدة ما زالت تعاني النقص في الاختصاصيين الذين يقومون بعمل كهذا، جاء ذلك في تقرير قدمته لجنة الاستخبارات في الكونغرس في الحادي عشر من تموز الماضي.

علماً أن عملية القنص الناجحة ضد صدام حسين ترمز في الأخير إلى بعض المحافظين بأن طريقاً واعداً وجديداً للولايات المتحدة قد تحقق في المواجهة داخل العراق وفي مناطق أخرى.

يقول كريكوري كريفرتون محلل مؤسسة (RAND) ونائب رئيس سابق لمجلس الاستخبارات القومي في البيت الأبيض: (نحن لا نزال غير موجودين هناك!) ولكن قال أيضاً (إن إلقاء القبض على الدكتاتور العراقي السابق يجب أن يكون علامة مهمة على الطريق).